المجلة الصباح
العدد 1381 - السنة الخامسة
الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 - الموافق 9 اكتوبر 2012
Tuesday 9 October 2012 - No.1381- 5th Year

العربي يتسلم دعوة الأمير لحضور قمة الحوار الآسيوي

القاهرة - «كونا»: تسلم الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي دعوة رسمية من صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد لحضور قمة منتدى الحوار الاسيوي التي تستضيفها الكويت في الفترة من 15 الى 17 اكتوبر الجاري.

وقاد مندوب دولة الكويت لدى جامعة الدول العربية السفير جمال الغنيم بتسليم الدعوة اليوم خلال لقائه العربي في مقر الجامعة العربية.

وقال السفير الغنيم في تصريح لـ«كونا» عقب اللقاء ان الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي اعرب عن تقديره وامتنانه لهذه الدعوة واكد مشاركته في قمة منتدى الحوار الاسيوي المقرر عقدها في الكويت. واوضح الغنيم ان الامين العام للجامعة العربية اعتبر ان هذه القمة تمثل فرصة وحدثا دوليا كبيرا ومهما من اجل مناقشة القضايا العالمية بين الدول الاسيوية ومن بينها الدول العربية في قارة اسيا. واضاف في هذا السياق ان اللقاء تناول اخر مستجدات الاوضاع على الساحة العربية ولا سيما الوضع السوري والجهود المبذولة لدعم مهمة المبعوث الاممي - العربي المشترك الاخضر الابراهيمي الى سوريا.

سموه ترأس اجتماعا لمجلس الوزراء في قصر السيف بحضور ولي العهد

الأمير: لن أتردد أبدا في اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على استقرار الكويت

■ نحتاج إلى وقفة تأمل لتصحيح أوضاع البلاد وإعادتها إلى جادة الصواب

■ يجب إعادة النظر في آلية إعداد المشاريع واتخاذها لاختصار الدورة المستندية

سمو أمير البلاد مترئسا اجتماع مجلس الوزراء

المبارك مترئسا اجتماع مجلس الوزراء أمس

■ على الجميع الالتفات إلى هموم المواطنين والعمل على توفير ما يحتاجونه من خدمات

■ سرعة توفير القسائم السكنية وتأمين بناها التحتية كأولوية ملحة لاستقرار الأسرة الكويتية

ترأس سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بعد ظهر أمس، في قصر السيف اجتماعا لمجلس الوزراء حضره سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ونائب رئيس وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح.

وبعد الاجتماع صرح وزير الإعلام وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بان سمو الأمير تحدث في هذا الاجتماع حول مختلف المستجدات والتطورات المحلية في ضوء الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في العشرين من سبتمبر الماضي بشان الطعن الذي تقدمت به الحكومة للمحكمة الدستورية في القانون رقم 42 لسنة 2006 في شأن تحديد الدوائر الانتخابية وما أعقبه من صدور مرسوم بحل مجلس الأمة 2009.

واضاف ان سموه تطرق ايضا الى مجمل الأوضاع في البلاد خلال الفترة الماضية وما تشهده من امور تسيء الى مكانة الكويت وسمعتها وإمكاناتها ومقوماتها المختلفة وما يفترض ان تكون عليه داعيا سموه الى امعان النظر فيما آلت إليه أوضاعنا وما تقتضيه من وقفة تامل لتصحيح الكثير من الأمور وإعادتها إلى جادة الصواب.

كذلك دعا سموه إلى ضرورة إعادة النظر في آلية إعداد المشاريع واتخاذها واختصار الدورة المستندية مؤكدا على الالتفات إلى ما يمس هموم المواطنين ومصالحهم والعمل على توفير ما يحتاجونه من خدمات في مختلف المجالات والميادين وكل ما من شانه تخفيف اعباء الحياة عليهم ومن بينها ما يتصل بتامين السكن للمواطنين حيث وجه سموه الجهات المعنية بسرعة توفير القسائم السكنية وتامين بناها التحتية وخدماتها كأولوية ملحة باعتبار السكن أحد أهم مقومات الاستقرار للأسرة الكويتية.

واشار سموه الى أهمية العمل على إنجاز عدد من مشروعات القوانين التي من شانها تحقيق نقلة نوعية في العمل الحكومي وتجاوز العوائق التي تعرقل تحقيق الانجازات المأمولة التي ينتظرها المواطنون ومن بينها الإسراع بإنجاز مشروع قانون متكامل يستهدف إيجاد الوسائل العملية الكفيلة بمكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية وكذلك مشروع بقانون بإنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم الانتخابات والحملات الانتخابية بما يعزز نزاهة عملية الانتخاب ومشروع قانون نبذ الكراهية وصيانة الوحدة الوطنية وتجريم كل عمل يمثل المساس بوحدة الكويتيين وتلاحمهم المعهود.

كما وجه سموه دعوته إلى الجميع للعمل يدا واحدة من اجل تحقيق الاستقرار الذي يعتبر أساسا لكل إنجاز والمحافظة على أمن البلاد ووحدتها الوطنية وإعلاء مصلحة الكويت على ما عداها من مصالح مؤكدا سموه انه ومن موقع مسؤوليته الجسيمة أمام الله ثم الشعب الكويتي الوفي لن يتردد أبدا في اتخاذ كل الخطوات والتدابير التي تحفظ للكويت وأهلها أسباب الأمن والاستقرار والعيش الكريم وكل ما يؤدي إلى تقدمها وازدهارها ورفعة شانها.

وقد أكد سموه ثقته التامة بوعي الشعب الكويتي وإدراكه لخطورة الأوضاع المضطربة التي تعيشها العديد من دول المنطقة وانعكاساتها وآثارها والتي تستوجب اتخاذ كل وسائل الحيطة واليقظة والعمل على تماسكنا وتعاضدنا وتقوية لحمتنا الوطنية وكذلك الثقة بقدرته على تركيز كل الجهود والطاقات نحو مجالات البناء والإنجاز إعلاء لمصلحة كويتنا الغالية ومكانتها. وقد عبر سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والوزراء عن عظيم التقدير والاعتزاز لما لمسوه من سموه من مشاعر أبوية كريمة تتسم بروح المسؤولية العظيمة تجاه وطن وشعب متمنين توجيهاته السامية ومؤكدين ثقتهم العالية بحكمة سموه وحرصه على كل ما يحقق الخير والمصلحة للكويت وأهلها الأوفياء معربين عن التزامهم الكامل بالعمل بكل جدية لترجمة توجيهاته ونصائحه السديدة سائلين المولى العزيز أن يمده بموفور الصحة والعمر المديد وأن يسدد على طريق الخير خطاه بعونه وتوفيقه.

علاوة خاصة لـ«الفتوى والتشريع» و«التحقيقات»

أعلن وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ان مجلس الوزراء وافق اليوم على مشروع مرسوم بمنح علاوة خاصة لاعضاء ادارة الفتوى والتشريع كما وافق على قرار بمنح علاوة خاصة لمحققي الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية.

وأعرب الشيخ محمد العبدالله في تصريح لـ«كونا» عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء امس عن خالص التهنئة لأعضاء ادارة الفتوى والتشريع ومحققي ادارة التحقيقات بوزارة الداخلية على منحهم هذه العلاوة «المستحقة» مؤكدا انها تتوافق مع ما يبذلونه من جهود مخلصة في اداء مسؤولياتهم وواجباتهم.

كما أعرب عن امله بأن «تسهم هذه العلاوة بقيمتها المعنوية في أن يبذل من شملتهم العلاوة مزيدا من الجهود التي تصب في مصلحة التطوير والانجاز وخدمة الكويت».

افتتح ورشة عمل حول «إستراتيجية تسهيل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة»

صفر: الأمير مهتم بنهوض الاقتصاد الوطني باعتباره أهم أركان بناء الدولة

اكد وزير الأشغال العامة الدكتور فاضل صفر ان الاقتصاد الناجح يعد من اهم اركان بناء الدولة لانه المحرك الرئيس للتطور والنمو «ومن هذا المنطلق اهتم سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد بالتخطيط للنهوض بالاقتصاد الوطني بغية تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري مرموق في المنطقة».

واضاف الوزير صفر في لقاء مع «كونا» امس، ان الاقتصاد الكويتي اعتمد في الخمسين سنة الماضية على الثروة النفطية وعائداتها وتحقيق توسع ملموس ونهضة شاملة ولكن قابل ذلك محدودية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بسبب سيطرة القطاع العام على الحركة الاقتصادية.

واوضح ان القطاع العام ساهم بنسبة 63 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي لعام «2008-2009» مقابل 37 في المئة لحجم مساهمة القطاع الخاص ولكن بسبب التوجيه الحكيم من القيادة السياسية وتنفيذ خطة التنمية تحسن الاقتصاد الكويتي وان كان بحاجة الى مزيد من الاهتمام.

واشار الى ان تقرير صندوق النقد الدولي اكد في ابريل 2012 النتائج القوية التي حققها الاقتصاد الكويتي في السنوات الاخيرة مع ضرورة مواصلة الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم وزيادة مشاركة القطاع الخاص بالاضافة الى تنويع الاقتصاد الكويتي والتركيز على معالجة الاختلالات كما تزايد تعافي الاقتصاد الكويتي خلال عام 2012 بسبب زيادة الانفاق الحكومي المرتفع حيث ارتفع الناتج المحلي لعام 2012 بمعدل 6.6 في المئة.

■ تقرير صندوق النقد الدولي في أبريل الماضي أكد النتائج القوية لاقتصاد البلاد

■ الشركات العقارية بعيدة عن التعثر والإفلاس وتحتاج إلى تشريعات لمساندتها

وعن اداء القطاع العقاري في البلاد اكد صفر انه «بنظرة فاحصة لهذا القطاع نجده متماسكا وجيدا قد يضعف ولكنه يبقى نابضا ولو بعدد قليل من عمليات البيع والشراء متاثرا بتقلبات السوق والاوضاع الداخلية والخارجية فضلا عن توافر الاصول والملاءة لدى الشركات العقارية والتي في معظمها تعد بعيدة عن التعثر والافلاس وتحتاج الى بعض التشريعات».

واوضح ان مساهمة القطاع الخاص في مجال التشييد والبناء حقق 100 في المئة من الناتج المحلي لسنوات عديدة ومازال مستمرا» لافتا الى ان هذا القطاع الكويتي هو «المقاول الاساسي في كل وزارة تصميما وتنفيذا واشرافا وتدريبا ودراسات وفحوصات وغيرها من الاعمال».

ولدى سؤاله عن مشاريع وزارة الاشغال العامة قال ان الوزارة «بدات تتسلم المشاريع التي وقعتها في «2008-2009» اما المشاريع الاخرى فتسير وفق الخطة الموضوعة» مشيرا الى ان الوزارة مستمرة في تطوير كوادرها الوظيفية اضافة الى عقد المؤتمرات والملتقيات والدورات والمؤتمرات والحملات الاعلامية لتغطي كل قطاعات وانجازات الوزارات. وعن مشاريع الطرق بين ان المشاريع الواردة في خطة وزارة الاشغال في مجال تطوير الطرق من سنة 2009 الى 2012 يبلغ اجمالي مساحتها 660 كيلومترا من الطرق حيث تم تنفيذ 180 كيلومترا في عام 2009 و207 كيلومترات في سنة 2010 و170 كيلومترا في عام 2011 و105 كيلومترات في سنة 2012.

واضاف ان وزارة الاشغال وقعت عقود تطوير قطاعات على طرق سريعة وجسور مثل تطوير طريق الجهراء السريع وطريق جمال عبدالناصر وطرق اخرى وانتهى العمل في المرحلتين الاولى والثانية من طريق الصبية وكذلك الطريق الدائري الاول.

وعن اهم المشاريع الانشائية التابعة لوزارة الاشغال قال ان اهمها مباني مستشفى جابر الاحمد ووزارة الداخلية والقوات الخاصة وكلية الشرطة ومجمعات المحاكم في المحافظات وفي مجال مشاريع الهندسة الصحية تم تشغيل جميع المحطات الرئيسية للصرف الصحي.

واوضح ان عدد المشاريع التنموية في مجالات مرافق وتسهيلات البنية التحتية المتوقع تنفيذها في عام «2012-2013» في وزارة الاشغال تبلغ 146 مشروعا وتشمل تصاميم وتنفيذ مشاريع متنوعة مثل المباني الحكومية وطرق وتقاطعات ومواقف وشبكات صرف صحي وتصريف مياه الامطار اضافة الى مراكز الضواحي وتنفيذ المدارس والمستشفيات.

وعن دور القطاع الخاص في مشاريع خطة التنمية ذكر ان دوره يتقرع من خلال العناصر التالية.. الجدوى الاقتصادية للمشروع وفيها تقييم فني ومالي ثم القيمة المضافة للمشروع والعائد على الاستثمار والتاثيرات المضاعفة والمساهمة في الناتج الاجمالي المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية ودعم الايرادات للخزينة. من ناحية أخرى، اكد صفر ان رعاية المعاقين تشكل احدى أولويات الدول والمنظمات المختلفة والتي تنبثق من مشروعية حق المعاقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كل مجالات الحياة وفي العيش بكرامة وحرية.

وقال الوزير صفر في كلمة له بمناسبة افتتاح ورشة عمل حول «استراتيجية تسهيل الوصول للاشخاص ذوي الاعاقة بدولة الكويت» والتي تعقدها الجمعية الكويتية للمعاقين «ان مستوى العناية والرعاية بالمعاق يعد احد المعايير الاساسية التي تقاس بموجبها حضارات الامم ومستويات تطورها».

وبين ان الاهتمام بحاجات المعاق ومستويات الخدمة المقدمة له مقترن مع المستوى الحضاري الذي يحتله كل بلد من البلدان مؤكدا ان الاهتمام بهذه الشريحة يعتبر مظهرا حضاريا «من الطراز الاول بما يعنيه ذلك من توجيه المجتمع لخدمة الفرد وتوفير كل السبل له سليما كان او معاقا».

واضاف ان الاشخاص الذين يعانون اشكال عجز مختلفة قد يصبحون معوقين ليس نتيجة العجز ذاته بل بسبب البيئة السلبية المحيطة بهم والحواجز التي تحول دون مشاركتهم في الحياة العامة وقلة التسهيلات الحركية المتوافرة للاعتماد على انفسهم.

مؤتمر الحوار الوطني

دعوة للمشاركة

رغبة في تقديم مشروع وطني للرأي العام الكويتي الرسمي والشعبي ينطلق من الدستور ويذكر الجميع بأهدافه السامية ويدفع بالذهنية الكويتية (رسمية وشعبية) باتجاه تبني خطاب عام صائب بشكل حائط صد أمام المزيد من الفساد أو الفتنة ويكون نقطة انطلاق باتجاه إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح على مستوى مشروع الوطن والدولة بشكل عام ، يطيب لنا دعوتكم للمشاركة في (مؤتمر الحوار الوطني) تحت شعار (وقفة من أجل الكويت) الاثنين 10/8 في فندق شيراتون الكويت - قاعة المرجان، وفقا للجدول التالي:

	الوقت	الفعالية	المتحدثون		مدير الجلسة
الاثنين 10/8	10 صباحا	النشيد الوطني - القرآن الكريم - عرض فني كلمات الافتتاح كلمة اللجنة التنسيقية لمؤتمر الحوار الوطني	رئيس مجلس الامة السيد جاسم الخرافي السيد عبدالوهاب الوزان المحامي يعقوب الصانع		الإعلامي مبارك النجادة
	10:20 صباحا	الجلسة العامة الاولى (تنظيم العمل السياسي)	- عبدالوهاب الهارون - مرزوق الغانم - عدنان سيد عبد الصمد	- مبارك الدويلة - مرزوق الحبيني	
	4 عصرا	الحلقة النقاشية الاولى (دور الشباب في التنمية السياسية)	مجموعة من الناشطين السياسيين الشباب		م. عبدالله خسروه
	8 مساء	الجلسة العامة الثانية (نحو تعزيز المواطنة الدستورية)	- معصومة المبارك - علي الراشد - صالح عاشور	- د.عواد الظفيري - محمد طنا العنزي - مشاري العصيمي - احمد المليفي	د.عبدالله معرفي
الثلاثاء 10/9	11 صباحا	الحلقة النقاشية الثانية (الرياضة كأحد مداخل الاستقرار والتنمية)	- اللواء متقاعد فيصل الجزاف - د. حسين المكيمي - د. سلمان حاجي	- ياسر أبل - د.صقر الملا وبحضور شخصيات رياضية مرموقة	د.صقر الملا
	8 مساء	الجلسة العامة الثالثة (التنمية مشروع دولة)	- أحمد لاري - أماني بورسلي - حامد السيف	- أحمد العريبد - المحامي عبدالله الايوب - أنور بوخمسين - يوسف الزلزلة	الإعلامي مبارك النجادة
	9:45 مساء	البيان الختامي			

وقفة من أجل الكويت
مؤتمر الحوار الوطني